

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017

المحتويات

3 مرجعيات السياسات
3 اهم ملامح سياسات العام 2017
4 أهداف سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017
5 محاور السياسات
5 أولاً: محور الاستقرار النقدي
8 ثانياً: محور سعر الصرف والقطاع الخارجي
10 ثالثاً: محور استقطاب واستخدامات الموارد
16 رابعاً: محور الإستقرار المالي والسلامة المصرفية
19 خامساً: محور نظم الدفع
20 سادساً: محور التمويل الأصغر والصغير والمتوسط
22 سابعاً: محور تطوير وعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية
23 ثامناً: محور إدارة العملة

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017

مرجعيات السياسات

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017 على المرجعيات التالية:

1. قانون بنك السودان المركزي.
2. قانون تنظيم العمل المصرفي.
3. قانون تنظيم التعامل بالنقد.
4. البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019).
5. الإستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر (2013-2017).
6. برنامج إصلاح الدولة.
7. الإستراتيجية الخمسية الثالثة لهيكله الجهاز المصرفي (2017 - 2021).
8. موجّهات الموازنة العامة للدولة للعام 2017.
9. نتائج تقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2016.

أهم ملامح سياسات العام 2017

تركز سياسات بنك السودان المركزي لعام 2017 على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار

الاقتصادي وإستدامة النمو والتنمية المتوازنة، وفيما يلي أهم ملامح سياسات بنك السودان المركزي:

1. تحقيق الإستقرار الاقتصادي و المساهمة الفاعلة في إنفاذ أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في

عامه الثالث 2017، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة على تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي قدره

5.3% وإحتواء معدلات التضخم في حدود 17.0% في المتوسط بالإضافة الى إحداث استقرار في سعر

الصرف من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي وترشيد الطلب عليه ومن ثم تحسين موقف ميزان المدفوعات.

2. الإستمرار في تحفيز تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وتشجيع الصادرات والإستثمار الأجنبي لجذب موارد النقد الأجنبي للسوق المنظم وتحقيق الاستقرار في سوق النقد الأجنبي.
3. تعزيز الشمول المالي من خلال التوسع في خدمات نظم الدفع بما فيها خدمة الدفع عبر الموبايل والاستمرار في تبسيط و تسهيل الإجراءات المصرفية.
4. تعزيز السلامة المالية و ترقية الخدمات المصرفية.
5. استخدام آليات وإجراءات محددة لضمان وصول المصارف لنسبة ال 12% من محفظة التمويل المخصصة للتمويل الأصغر.

أهداف سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017 متسقةً مع موجهاً وأهداف الموازنة العامة للدولة للعام 2017 والبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015- 2019)، مستهدفةً المساهمة في تحقيق النمو المستدام والتنمية المتوازنة في ظل الاستقرار الاقتصادي عن طريق الآتي:-

1. إستقرار المستوى العام للأسعار.
2. إستقرار سعر الصرف.
3. تخفيض العجز في الحساب الجاري إلى الحدود العالمية الآمنة والمستدامة (Sustainable) لتحسين أداء ميزان المدفوعات.
4. تهيئة البيئة المالية المناسبة بما يحقق الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي.
5. توسيع قاعدة الشمول المالي وتفعيل آلياته وتحسين أداء مؤشراتته.
6. الاستفادة القصوى من ثقافة الاتصالات والمعلومات بالاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها وتعزيز الصيرفة الإلكترونية.

7. المساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
8. تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر بما يدفع عجلة التنمية والتشغيل الذاتي ويخفف من حدة الفقر.
9. الاستمرار في تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي.
10. تحسين وتطوير إدارة العملة.
11. تحديث الأطر القانونية التي تحكم عمل بنك السودان المركزي والمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

محاور السياسات

استناداً على ما ذكر أعلاه تصدر السياسات للعام 2017 وفقاً للمحاور التالية:

1. الإستقرار النقدي.
2. سعر الصرف والقطاع الخارجي.
3. إستقطاب وإستخدامات الموارد.
4. الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.
5. نظم الدفع.
6. التمويل الأصغر.
7. تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.
8. إدارة العملة.

أولاً: محور الاستقرار النقدي

يهدف هذا المحور إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق إحتواء معدلات التضخم في حدود 17.0% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد بإستخدام أدوات

السياسة النقدية لإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود في حدود 27.3% للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5.3%، من خلال إستخدام الآتي:

1/ الإحتياطي النقدي القانوني

- أ. إلزام المصارف بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان المركزي في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسبة 18% من جملة الودائع بالعملة المحلية و 18% من جملة الودائع بالعملات الأجنبية التي تشمل الودائع الجارية والهوامش على خطابات الإعتماد والضمان والودائع الأخرى عدا الودائع الإستثمارية والإدخارية، على نحو ما يعكسها تقرير الموقف الأسبوعي للودائع بالمصرف.
- ب. منح حافز يمثل في تخفيض 5% كحد أقصى من نسبة الإحتياطي النقدي القانوني للمصارف التي تقوم بتمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المستهدفة في البرنامج الحثاسي للإصلاح الاقتصادي ليصبح 13% بدلاً عن 18%، وفقاً لضوابط التحفيز التي يصدرها بنك السودان المركزي.

2/ عمليات السوق المفتوحة

- أ. تفعيل مزادات بيع وشراء الأوراق المالية بواسطة بنك السودان المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية.
- ب. تعزيز وتطوير القدرة التسويقية للأوراق المالية بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة.
- ج. إصدار شهادات إجارة أصول البنك المركزي (شهاب2) بواسطة بنك السودان المركزي بجانب الشهادات الأخرى لإدارة السيولة في القطاع المصرفي.

3/ سوق ما بين المصارف

- أ. على المصارف الإلتزام بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة، وذلك لضمان تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بكفاءة.
- ب. يحث بنك السودان المركزي المصارف على الآتي:

- i . تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية .
- ii . حفظ الودائع و منح التمويل بالعملتين المحلية والأجنبية لبعضها وبيع وشراء الأوراق المالية والتعامل بالنقد الأجنبي فيما بينها .
- iii . تصكيك أصولها الرأسمالية للإستفادة منها في دعم السيولة لدى المصارف وتنشيط سوق المال وعمليات ما بين المصارف .
- ج . يعمل بنك السودان المركزي على مساعدة الجهات المعنية لإنشاء مؤسسات تقوم بعمليات التصنيف الإئتماني للمصارف والشركات العاملة بالسودان .

4/ دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير

لتقليل لجوء المصارف لبنك السودان المركزي كمقرض أخير يتم العمل بالآتي:

- أ . رفع كفاءة وقدرة صندوق إدارة السيولة لمقابلة إحتياجات المصارف للسيولة .
- ب . تطبيق ضوابط وإجراءات على المصارف التي تكرر اللجوء لبنك السودان المركزي لمقابلة العجز السيولي المؤقت .

5/ السيولة الداخلية

- أ . على المصارف الاحتفاظ بنسبة 10% (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية والإدخارية بالعملة المحلية في شكل سيولة نقدية داخلية، وذلك لمقابلة سحبوات العملاء اليومية .
- ب . على المصارف الاحتفاظ بنسبة 5% كحد أدنى من جملة الودائع الجارية والإدخارية بالعملة الأجنبية في شكل سيولة نقدية داخلية، وذلك لمقابلة سحبوات العملاء اليومية والإلتزام بموجهات بنك السودان المركزي في الوفاء بطلبات العملاء المتعلقة بالسحب النقدي بالعملات الأجنبية خاصة طلبات السودانيين العاملين بالخارج .

ج. يجوز للمصارف الاحتفاظ بأصول سائلة في شكل شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وشهادات إجارة مصفاة الخرطوم للبتروول (شامة) وشهادات إجارة البنك المركزي (شهاب2) والصكوك الحكومية الأخرى وصكوك المؤسسات غير الحكومية عدا الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بنسبة لا تتجاوز 20% من محفظة التمويل القائم.

د. سيقوم بنك السودان المركزي بإستكمال توحيد النظام المصرفي ليستوعب أرصدة فروع المصارف التجارية بالعاصمة والولايات كصيد موحد بغرض إجراء عمليات المقاصة والتسويات الآتية.

ثانياً: محور سعر الصرف والقطاع الخارجي

يهدف هذا المحور الى تحقيق استقرار ومرونة سعر الصرف والتوازن في القطاع الخارجي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

1. نظام سعر الصرف

- أ. الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار (Managed Float).
- ب. العمل على معالجة تعدد أسعار الصرف وتقليل الفجوة فيما بينها.
- ج. العمل على إعتماد عملات شركاء التجارة الخارجية الرئيسيين لتسوية المعاملات بين السودان وهذه الدول.

2. القطاع الخارجي

تحقيق التوازن في القطاع الخارجي وتحسين أداء ميزان المدفوعات عن طريق إحكام إدارة جانبي العرض والطلب على النقد الأجنبي والإحتياطيات من خلال الآتي:

أ. جانب العرض

- أ. في مجال شراء وتصدير الذهب يتم العمل بالآتي:-
 - إستمرار بنك السودان المركزي في شراء وتصدير الذهب.

- يسمح لشركات القطاع الخاص بشراء ذهب التعدين الأهلى وتصديره عبر المصارف بعد موافقة بنك السودان المركزي.
- تحصيل العوائد الجلية والأرباح الحكومية من إنتاج الذهب عيناً
- حظر تصدير الذهب الخام إلا بموافقة بنك السودان المركزي.
- لا يتم تصدير ذهب الشركات المرخص لها بالعمل إلا بعد إستلام نصيب الحكومة من العوائد الجلية والأرباح عيناً وأخذ موافقة بنك السودان المركزي.
- فتح نوافذ شراء الذهب من مناطق الإنتاج في الولايات.
- .ii في مجال الصادرات غير البترولية الأخرى يشجع بنك السودان المركزي على توسيع مظلة تأمين وإعادة تأمين الصادرات بواسطة شركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.
- .iii لتحفيز جذب تحويلات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج، على المصارف مقابلة سحبوات العملاء من الحسابات الجارية بالنقد الأجنبي و دفع أرباح الودائع الإستثمارية بالنقد الأجنبي بالعملة الأجنبية المودعة بها أو بسعر الصرف المعلن للمصرف زائداً الحافز.
- .iv الاستمرار في توفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الاستراتيجية.
- .v تفعيل وتنشيط سوق ما بين المصارف في مجال شراء وبيع النقد الأجنبي لخلق المزيد من التوازن في سوق النقد الأجنبي.
- .vi تنشيط وتفعيل العلاقات الإقتصادية والمصرفية مع شركاء التجارة والإستثمار والمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة.
- .vii الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات الجارية عبر مزيدٍ من الحرية في التغذية للحسابات والودائع والتحويلات للمصارف والصرافات وشركات التحويل المالية.

ب. في جانب الطلب

- i. مراجعة الإجراءات والضوابط المصرفية المتعلقة بالإستيراد لترشيد الطلب على النقد الأجنبي .
- ii. حرية استخدامات النقد الاجنبي في إطار الموجهات الصادرة من بنك السودان المركزي.

ج. إدارة ارصدة واحتياطات النقد الاجنبي

- i. العمل على بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي وإدارتها بفعالية لتحسين موقف ميزان المدفوعات والمساعدة في إستقرار سوق النقد الأجنبي .
- ii. إلزام المصارف بنسبة الإنكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي .
- iii. زيادة فعالية وكفاءة تنمية وإدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة وذلك بإحكام ولاية بنك السودان المركزي على الأموال الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية بالنقد الأجنبي خارجياً أو داخلياً لتكون ضمن أرصدة بنك السودان المركزي، مع الاحتفاظ بخصوصية وطبيعة تلك الجهات

ثالثاً: محور استقطاب واستخدامات الموارد

يهدف هذا المحور إلى تهيئة البيئة المصرفية وتحسين قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب المدخرات بالعملتين المحلية والأجنبية وتحقيق أقصى قدر من الشمول المالي وتوجيه وترشيد استخدام تلك الموارد لخدمة أهداف السياسات، وذلك من خلال الآتي:-

1/ استقطاب الموارد

يهدف بنك السودان المركزي في هذا المجال إلى تشجيع المصارف والأوعية الإدخارية غير المصرفية على إستقطاب المدخرات وفقاً للإجراءات التالية:

- أ. زيادة كفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها المصارف إلى عملائها عبر الإستخدام الواسع والفعال لنظم الدفع بما في ذلك نظام الدفع عبر الموبايل لإجراء المعاملات المالية وتحقيق الشمول المالي، وذلك لتحقيق الآتي:

- i . زيادة حجم الودائع المصرفية بزيادة عدد المتعاملين مع المصارف .
 - ii . إستخدام النقود الإلكترونية في الدفع عبر الموبايل للإستفادة منها في إجراء التحويلات المالية والسحب والإيداع وخدمات التمويل الأصغر ودفع الفواتير وغيرها .
 - iii . خفض تكلفة المعاملات وتوفير وسيلة دفع سهلة وسريعة وآمنة للعملاء .
 - iv . تنظيم حركة النقود الإلكترونية بتطوير الآليات الرقابية .
- ب. الاستمرار في السماح للمصارف بفتح فروع جديدة دون الرجوع لبنك السودان المركزي للحصول على الموافقة، وإبقاء سلطة فتح الفروع لدى مجالس إدارات المصارف على ضوء موجبات بنك السودان المركزي، مع ضرورة إخطار بنك السودان المركزي .
- ج. الاستمرار في تشجيع المصارف على الإلتشار الرأسي في تقديم الخدمات المصرفية من خلال زيادة ساعات العمل ومزاولة النشاط خلال العطلات مع ضرورة إخطار بنك السودان المركزي .
- د . تبسيط إجراءات فتح الحسابات الجارية وحسابات الإدخار والإستثمار طرف المصارف مع مراعاة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- هـ . حث المصارف على تجويد خدماتها المقدمة خصوصاً الإلكترونية منها مثل خدمات الصراف الآلي فيما يتعلق بالسحب والإيداع والتحويل وشراء الخدمات و نقاط البيع وغيرها أسوةً بأفضل الممارسات العالمية ومواكبةً للتطور التقني .
- و . التوسع في تسوية وتحصيل المعاملات المالية بما في ذلك صرف المرتبات في المؤسسات الحكومية عبر الجهاز المصرفي بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة .
- ز . حث المؤسسات المالية غير المصرفية كشرركات التأمين والمعاشات والضمان الإجتماعي والتأمين الصحي وغيرها على تسوية وتحصيل رسومها ومدفوعاتها عبر الجهاز المصرفي بالاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية .

ح. نشر الوعي المصرفي بكافة أنحاء البلاد بما في ذلك نحو الأمية المالية لعملاء التمويل الأصغر.

ط. المساهمة في تطبيقات الحكومة الالكترونية من خلال تنشيط خدمات الدفع والتحويل الالكتروني.

ي. تطويع نظم ووسائل الدفع والتقنية المصرفية لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية من خلال قنوات الدفع المختلفة مثل الدفع عبر الموبايل و البطاقة المصرفية و نظام المحفظة الإلكترونية وتسهيل الوصول للخدمات المصرفية.

ك. نشر الخدمات المصرفية في المدن والأرياف لتمكين المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية بتلك المناطق، وذلك بهدف زيادة الموارد المصرفية وتحقيق الشمول المالي عن طريق الآتي:

i- حث المصارف على تبني الصيرفة التي تواكب التطورات في مجال إجراء المعاملات مثل الخدمات

عبر الإنترنت و الدفع عبر الموبايل لتقليل تكلفة المعاملات وزيادة الإلتشار المصرفي.

ii- الإلتشار الجغرافي لماكينات الصراف الآلي واستخدام نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية وتنوع مجالات

استخدام بطاقة الصراف الآلي.

iii- التوسع في فتح التواكيل المصرفية والفروع المتحركة للمصارف.

2/ استخدامات الموارد

يهدف بنك السودان المركزي في هذا المجال الى توجيه وترشيد استخدامات الموارد المالية لتمويل النشاط الاقتصادي، من خلال الآتي:

أ/ مجالات التمويل

i- الاستمرار في تشجيع وحث المصارف على استخدام مواردها المالية لمنح التمويل وفق موجبات

البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي، بما في ذلك التمويل متوسط وطويل الأجل.

ii- حث المصارف على تمويل خدمات الصادر مثل النقل والأوعية التخزينية والتحميل والتفريغ وأي

خدمات أخرى ذات صلة.

- iii- حث المصارف على إستخدام حسابات الإستثمار المقيدة لأغراض التمويل .
- iv- حث المصارف عند منح التمويل مراعاة الأ تقل نسبة التمويل الممنوح عبر مجموع فروعها العاملة بالولايات - عدا ولاية الخرطوم - عن 70% من جملة ودائعها المستقطبة من تلك الولايات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في كل ولاية .
- v- تشجيع المصارف على تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة .
- vi- مساعدة وحث المصارف على الاستفادة من الموارد المتاحة من قبل مؤسسات التمويل الخارجية لتمويل القطاع الخاص .
- vii- الإستمرار في تقديم الحوافز للمصارف المتعاونة في تقديم التمويل المباشر أو المساهمة في محافظ التمويل في المجالات والأوجه التالية:-
- إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المستهدفة بالبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي .
 - التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية المستهدفة بالبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي وهي الصناعة والزراعة والتعدين .
 - توظيف الموارد للتمويل الأصغر بنسبة تفوق 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف (من غير البنوك المتخصصة) .
 - توظيف نسبة تفوق 70% من جملة الودائع المستقطبة داخل الولاية أو في ولايات أخرى (عدا ولاية الخرطوم) مع مراعاة طبيعة النشاط الاقتصادي لكل ولاية .
 - تقديم نسبة أكبر من التمويل للعملاء باستخدام صيغ أخرى خلاف المراجعة مثل المشاركة والمزارعة والإستصناع والإجارة .

ب/ صيغ التمويل

- i- يتم التمويل بالصيغ الإسلامية المختلفة وفقاً للمراشد الفقهية والفتاوى الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.
- ii- حث المصارف على التوسع في استخدام صيغة المشاركة في تمويل عملائها لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية على أن يتم تحديد مؤشرات نسب المشاركات وفق ضوابط وأسس التمويل المصرفي.
- iii- يُترك لكل مصرف حرية تحديد نسبة نصيب المضارب في الربح في حالة منح التمويل بصيغة المضاربة المقيدة.
- iv- تشجيع المصارف على تفعيل واستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى (خلاف المراجعة) للمشاركة (بأنواعها) و السلم والسلم الموازي والمقاولة والإجارة والاستصناع والمزارعة
- v- يُحظر على المصارف تمويل العملاء بصيغة المضاربة المطلقة.

ج/ تكلفة التمويل:

على كافة المصارف تطبيق هامش ربح بنسبة 12% في العام (كمؤشر) في حالة التمويل بصيغة المراجعة وفقاً لضوابط المرشد الفقهي والفتاوى الصادرة في هذا الصدد.

د/ القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها:

- i- يحظر التمويل للأغراض والجهات التالية:
 - شراء العملات الأجنبية.
 - شراء الأسهم والأوراق المالية.
 - سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.
 - شركات صرافات النقد الأجنبي وشركات التحاويل المالية.

- التجارة في مجال رصيد الاتصالات واستخداماته.
 - شراء العربات وشراء وتشديد العقارات والاراضي، على أن يتم إستثناء المجالات الآتية:
 - شراء الشاحنات .
 - شراء الحافلات والبصات سعة 25 راكباً فما فوق .
 - تشييد السكن الشعبي والسكن الاقتصادي والسكن القوي عبر المحافظ التمويلية المخصصة لهذا الغرض بواسطة الصندوق القومي للإسكان والتعمير .
 - تطوير الأراضي للأغراض الزراعية بما في ذلك تجهيزات أعمال الري .
 - تشييد المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك السودان المركزي للجهة الحكومية المعنية.
 - تشييد الجامعات والمدارس والمنشآت التعليمية الحكومية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك السودان المركزي للجهة الحكومية المعنية.
 - تحسين المأوى في حدود مبلغ التمويل الأصغر.
- ii
- يُحظر تقديم التمويل المباشر وغير المباشر للجهات التالية إلا بموافقة مسبقة من بنك السودان المركزي:
- الحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحليات .
 - الشركات والمؤسسات والهيئات العامة الحكومية والتي تمتلك فيها الحكومة المركزية/ أوالولاية/ أوالمحليات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أسهماً بنسبة 20% أو أكثر.
 - الشركات التابعة للمصارف والتي تساهم فيها المصارف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنسبة 20% أو أكثر.

رابعاً: محور الإستقرار المالي والسلامة المصرفية:

يهدف هذا المحور الى تحقيق الإستقرار المالي والحفاظة على السلامة المصرفية بتعميق الشمول المالي والوصول الى النسب العالمية المثلى فيما يتعلق بعشر التمويل المصرفي وكفاية رأس المال ومتوسط التكلفة الإدارية للمصارف، وذلك عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية والمالية بما يتواءم مع التطورات العالمية في المجالات التالية:

1/ الشمول المالي:

بغرض تعزيز الشمول المالي ونشر ثقافته، سيتم إتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. إجراء مسح قومي للشمول المالي بهدف توفير معلومات حول الوصول للخدمات المالية في كافة أنحاء السودان.

ب. إعداد إستراتيجية للشمول المالي تتضمن الاصلاحات في السياسات والترتيبات المؤسسية المطلوبة لتوسيع الاستفادة من الخدمات المالية.

ج. تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي لزيادة الوصول الى الخدمات المالية وتحقيق التنمية المنشودة.

د. تعزيز عرض الخدمات المالية من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية.

هـ. تنسيق جهود ومبادرات مختلف أجهزة الدولة ذات الصلة و العاملة في مجال تعبئة المدخرات وترشيد إستخدامها .

و. تشجيع الطلب على الخدمات المالية من خلال رفع الوعي المصرفي والمالي للجمهور والمتعاملين .

2/ الإستقرار المالي:

لتحقيق الإستقرار المالي لوحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، سيتم إتخاذ الإجراءات الآتية:

- أ. إدخال منهج الرقابة الكلية الاحترازية (Macro-Prudential Policy)، لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الجهاز المصرفي في ظل أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- ب. مواكبة المستجدات في مجال المعايير الرقابية الدولية.
- ج. زيادة مستوى التعاون والتنسيق المحلي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3/ السلامة المالية والمصرفية

- لتحقيق السلامة المالية والمصرفية لوحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، سيتم إتخاذ الإجراءات الآتية:
- أ. المحافظة على نسبة تعثر التمويل المصرفي في حدود النسبة المثلى (6%) وبناء المخصصات الكافية.
- ب. تطوير دور الرقابة الذاتية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تفعيل دور الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات وإدارات المخاطر والمراجعة الداخلية ومسؤولي الإلتزام وتقوية أنظمة الضبط الداخلي.
- ج. الاستمرار في تفعيل الإجراءات الرقابية في مجال الإلتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق موجّهات مجموعة العمل المالي الدولية (Financial Action Task Force (FATF) وكل القوانين والموجهات المحلية والإقليمية والدولية.
- د. تعزيز سياسات وإجراءات حماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

4/ الإستعلام والتصنيف الإئتماني

- في إطار الإستفادة من خدمات الإستعلام والتصنيف الإئتماني لعملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، سيتم إتخاذ الإجراءات التالية:
- أ. نشر ثقافة الإستعلام والتصنيف الإئتماني وتوسيع دائرة الإستفادة من بيانات الإستعلام والتصنيف الإئتماني.

- ب. تكثيف الجهود المبذولة في تطوير نظام الإستعلام الإئتماني وتنويع الخدمات المقدمة من الوكالة ومواصلة العمل في مشروع التصنيف الإئتماني.
- ج. العمل وفقاً للمعايير العالمية فيما يتعلق بدقة وجودة البيانات مع الإستمرار في تحسينها وذلك من خلال إستخدام الرقم الوطني لتحديد هوية العملاء الأفراد بدلاً عن الرمز الإئتماني توطئةً لربط برنامج الوكالة مع السجل المدني والمسجل التجاري العام.
- د. إستكمال البيانات المحفوظة بقاعدة بيانات وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني وذلك من خلال إلزام مؤسسات التمويل الأصغر بإرسال بيانات عملائها لقاعدة بيانات نظام الوكالة.
- هـ. مواصلة المساعي الرامية إلى تطبيق المعايير العالمية المعمول بها في مجال المعلومات الإئتمانية والتي تقوم على مبدأ تنويع وزيادة مصادر البيانات المحفوظة في قاعدة بيانات الوكالة وذلك من خلال إدخال مؤسسات أخرى في النظام مثل شركات التأمين وشركات البيع بالتقسيط وغيرها.
- و. الشروع في إدخال نظام تسجيل الضمان للأصول المنقولة (Collateral Registry for Movable Assets).

5/ هيكلية الجهاز المصرفي:

- تمشيا مع الاستراتيجية الخمسية الثالثة هيكلية الجهاز المصرفي (2017 - 2021)، سيتم التركيز على خلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال الإجراءات الآتية:
- أ. تصنيف المصارف إلى فئات تنموية ومتخصصة وشاملة وذلك حسب حاجة الاقتصاد ولتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة.
- ب. رفع رؤوس أموال المصارف لتقوية أوضاعها حتى تتمكن من المنافسة على المستوى الإقليمي.
- ج. إدخال منهج الرقابة الجزئية بتطوير إطار رقابي لكل فئة من المصارف وفقاً للتخصص والأهمية النسبية.

6/ المؤسسات المالية غير المصرفية:

في إطار إحكام الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية، سيتم إتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تفعيل دور شركات الإجارة وتشجيعها على التوسع الكمي والتنوعي فى مجالات التمويل بصيغة الإجارة.

ب. تقوية الأطر الرقابية المنظمة للعمل بالمؤسسات المالية غير المصرفية ، وذلك بمراجعة الضوابط المعمول بها وتحديثها .

خامساً: محور نظم الدفع

يهدف هذا المحور إلى تطوير وترقية نظم الدفع والتسوية وتشجيع وتعزيز إستخدام التقنية فى العمل المصرفي، وذلك من خلال التوسع فى النظم والمعدات الإلكترونية الحديثة والمتطورة فى مجال نظم الدفع والتسوية، والتوسع فى الخدمات المصرفية الإلكترونية بما يواكب تطور التقنية المصرفية العالمية وما يليها من معايير وضوابط إستناداً على ما جاء فى لائحة نظم الدفع لسنة 2013 وفقاً للآتي:-

أ. استخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المتكاملة كالتقود الإلكترونية وتعزيز الثقة فيها، وتوفير الأدوات والضوابط واللوائح التي تتيح التعامل بها وتداولها .

ب. تحديث وتطوير مواصفات ومعايير نظم الدفع والمنتجات المصرفية الإلكترونية و مواءمتها مع المعايير الدولية المتعارف عليها، بالبدء فى تطبيق نظام الرقم المصرفي العالمي فى المصارف السودانية (The International Bank Account Number-IBAN) للمساعدة فى تعزيز سلامة ودقة المعلومات المالية المصاحبة للحوالات المصرفية وتسريع عمليات التحويل بين الحسابات .

ج. العمل على استيفاء متطلبات الربط الإقليمي والدولي فى مجال نظم الدفع والمدفوعات عبر الحدود .

د. التوسع فى إستخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية وإعتمادها كأداة للمساهمة فى تحقيق وتعزيز الشمول المالي.

هـ. توسيع دائرة الخدمات المصرفية الإلكترونية من غير فروع بنكية (Branchless Banking) .

و. توسيع مظلة الدفع والسداد الإلكتروني لدعم مشروعات الحكومة الإلكترونية .

ز. تعزيز القدرة التأمينية لنظم الدفع والتسوية القومية .

ح. تشجيع المصارف على التوسع في خدمات نقاط البيع (Points of Sale) والتجارة الإلكترونية (E-

Commerce) والدفع عبر الموبايل (Mobile Payment) .

ط. العمل على توفير المتطلبات والبيئة القانونية لنظم الدفع والتسوية من خلال إصدار الضوابط والموجهات واللوائح اللازمة بالإضافة إلى قانون نظم الدفع .

سادساً: محور التمويل الأصغر والصغير والمتوسط (Micro, Small & Medium- Sized

(Enterprises- MSMEs

يهدف هذا المحور للمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر والصغير والمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات الادخار بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر، وذلك من خلال توفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر، وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف شرائح ذوي الدخل المحدود النشطين إقتصادياً، وذلك وفقاً للمجالات التالية:

1/ التمويل الأصغر (Micro Finance)

يهدف بنك السودان المركزي في هذا المجال إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنهوض بالفقراء الناشطين إقتصادياً من خلال دمجهم وشمولهم بالخدمات المالية وذلك وفقاً للآتي:

أ. تعزيز جانب العرض:

أ. إلزام المصارف بتوظيف نسبة الـ (12%) كحد أدنى من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل

الأصغر، مع تشجيع المصارف المتخصصة للنزول إلى القواعد المستهدفة بما يتوافق مع طبيعة أعمالها

وأهدافها، وذلك لتقديم التمويل المباشر للأفراد والمجموعات .

- ii . في حالة عدم الإلتزام بتخصيص نسبة الـ (12%) كحد أدنى من إجمالي محفظة التمويل للتمويل الأصغر، سيقوم بنك السودان المركزي بحجز الموارد غير المستغلة على أن يتم الإفراج عنها للمصرف المعني في حال تقدمه بمشروعات تمويل أصغر بصورة فردية أو عبر محافظ تمويل أصغر أو عبر البنوك المتخصصة في التمويل الأصغر أو عبر مؤسسات التمويل الأصغر .
- iii . حث المصارف على الاستفادة من الضمانات التي تقدمها وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (تيسير) .
- iv . حث المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على قبول وثائق التأمين كضمان للتمويل الأصغر .
- v . تشجيع مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على الإلتشار الأفقي عبر فتح نوافذ وفروع جديدة في المناطق الريفية، والعمل وفقاً للميزات النسبية بالولايات .
- vi . تشجيع قيام المحافظ التمويلية المشتركة والصناديق الإستثمارية ذات العلاقة بمبادرات خفض مستوى الفقر وبرامج التمويل الأصغر
- vii . حث المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لتمويل الجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب المهن مثل مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفيين وجمعيات الخريجين وشرايح الشباب والمرأة .
- viii . التنسيق والتعاون مع الجهات المانحة والشركاء لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بما في ذلك بناء القدرات للعاملين والمتعاملين في المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر .
- ix . تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على إعادة رسملة ارباحها وذلك لتقوية رؤوس اموالها ورفع قدراتها التمويلية .

ب. تحفيز جانب الطلب:

- i . التعاون مع الوزارات ذات الصلة والولايات وبقية الشركاء لنشر ثقافة التمويل الأصغر بتكوين جمعيات المنتجين ومؤسسات التمويل الأصغر على مستوي المحليات والولايات .

ii . تشجيع قيام مراكز لإختيار وتطوير المشروعات، وتقديم الخدمات غير المالية، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

iii . حث المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على التوسع في إستخدام صيغ التمويل الإسلامية بخلاف المراجعة مثل السلم، السلم الموازي، الإستصناع، الإستصناع الموازي، المشاركة، المضاربة، المقاوله، والإجارة.

ج. الاستدامة وتعزيز شبكة الأمان المالي:

i . تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر، عبر تطبيق معايير السلامة المالية والضبط المؤسسي وذلك لإستدامة الموارد المالية.

ii . إستكمال ربط مؤسسات التمويل الأصغر بأنظمة وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني .

iii . على مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع الإشتراك في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

2/ التمويل الصغير والمتوسط (Small & Medium- Sized Enterprises- SMEs)

لإكمال حلقات الشمول المالي والتنمية الاقتصادية وتعزيز مشروعات سلسلة القيمة (Value Chain) بإدماج مشروعات التمويل الأصغر مع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قيام هذا النوع من المشروعات، سيعمل بنك السودان المركزي على تشجيع تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال الآتي:

أ . وضع الإطار التنظيمي و القانوني لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ب . تشجيع المصارف على تقديم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

سابعاً: محور تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

يهدف هذا المحور الي تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بتفعيل دور الهيئة العليا للرقابة

الشرعية_ وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية عن طريق الآتي:-

1 . إحكام التنسيق بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية.

2 . الإلتزام بالتطبيق العملي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الاسلامي مع التركيز على ما يلي :-

- أ. تفعيل سوق ما بين المصارف والمؤسسات المالية.
 - ب. إبتكار أدوات مالية جديدة تساعد في إدارة السياسة النقدية.
 - ج. التمويل الأصغر والصغير والمتوسط.
3. استمرار التعاون بين بنك السودان المركزي و الهيئة العليا للرقابة الشرعية واتحاد المصارف السوداني لإستنباط وتطوير صيغ ومنتجات مالية جديدة لمقابلة إحتياجات العملاء التي لا تغطيها الصيغ المعمول بها حالياً.
4. رفع قدرات العاملين بالجهاز المصرفي والمتعاملين معه في الجوانب الشرعية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي وبصفة خاصة فقه المعاملات وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

ثامناً: محور إدارة العملة

يهدف هذا المحور إلى تطوير إدارة العملة بما يتوافق مع متطلبات النمو والإستقرار الإقتصادي المنشود و ذلك بمايلي:

1. توفير إحتياجات الإقتصاد من العملة الوطنية، وذلك وفقاً للآتي:
 - أ. الحفاظ على الحجم الأمثل من العملة الوطنية في التداول.
 - ب. تحسين التركيبة الفئوية وهيكل فئات العملة الوطنية.
 - ج. تنظيم إصدار النقود الإلكترونية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
2. الإستمرار في تطبيق سياسة العملة النظيفة ونشر ثقافة الإستخدام الصحيح للعملة من خلال:
 - أ. تحسين جودة العملة في التداول.
 - ب. تنفيذ سياسة الإحلال للعملة غير الصالحة للتداول.
3. إلزام المصارف بصرف عملات مفروزة وتغذية الصرافات الآلية لعملاتها.
4. مواصلة برامج التوعية الإعلامية للتعريف بمواصفات العملة النظيفة والسليمة للجمهور

5. مكافحة تزيف العملة الوطنية من خلال:

أ. ادخال تقنيات حديثة لمكافحة تزيف العملة الوطنية

ب. إستمرار التنسيق مع الجهات العدلية والأمنية ذات الصلة بمكافحة التزيف.

على جميع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية العاملة بالبلاد العمل وفقاً لأحكام هذا المنشور إعتباراً من الأول من يناير للعام 2017، بحيث يعتبر منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2016 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2015 لاغياً.

صدر تحت توقيعني في يوم الخميس 30 ربيع الاول 1438هـ الموافق 29 ديسمبر 2016.

حازم عبد القادر أحمد بابكر

محافظ بنك السودان المركزي